

الحوكمة والمساءلة في المؤسسات الاجتماعية ضرورة حتمية

ورقة صلاح الغزالي – الكويت

١٨ أكتوبر ٢٠١٥م

الحوكمة - تعريف

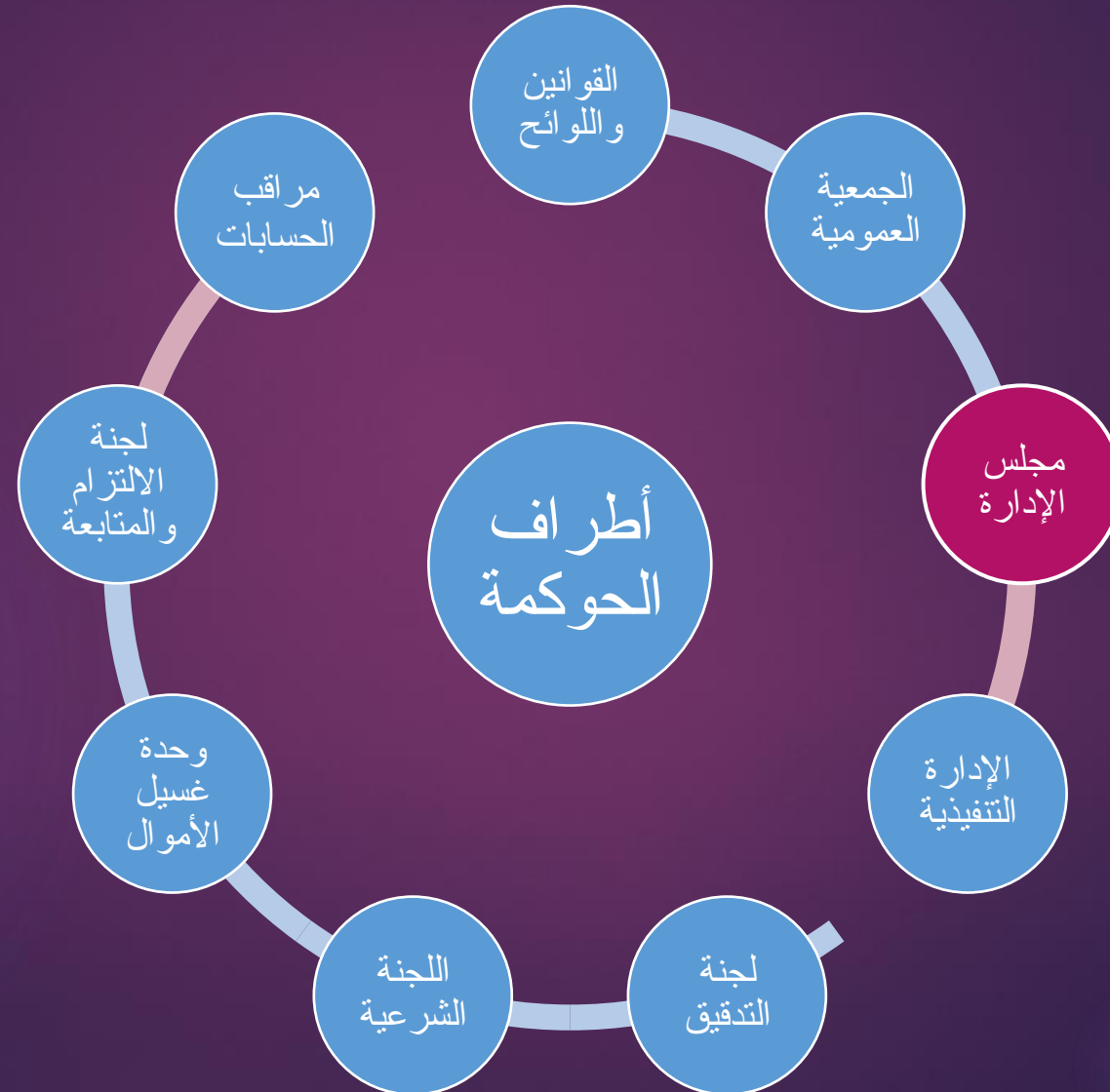
► هي مجموعة القوانين واللوائح والسياسات والعمليات والممارسات التي تؤثر وتشكل الطريقة التي توجه وتدار فيها الجهة، تربط بين توقعات أصحاب المصالح وأهداف الجهة، من خلال استخدام الموارد بروح من المسؤولية والمساءلة.

الحوكمة

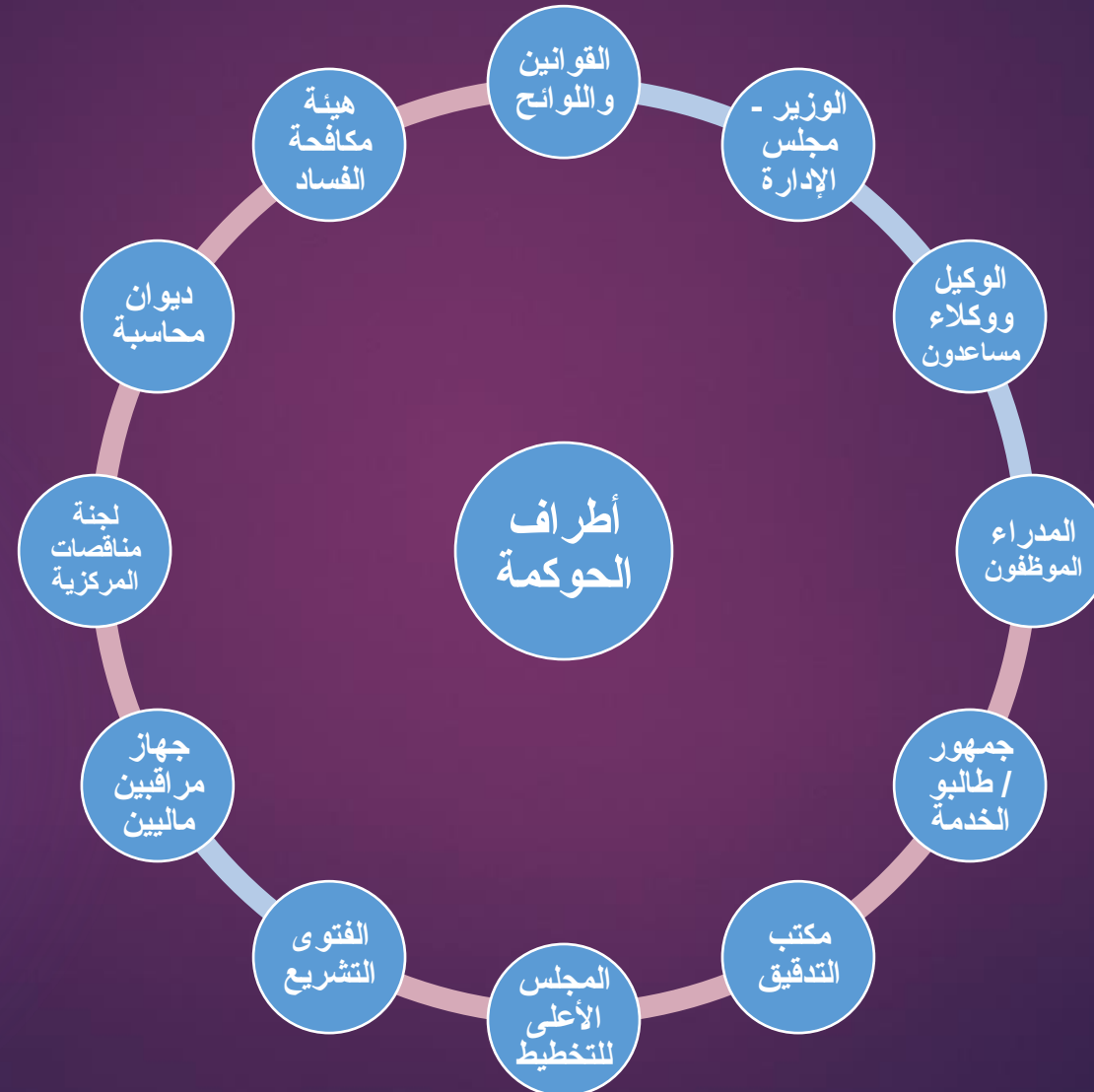
الحوكمة - أصحاب المصالح

في الشركة التجارية	في الجهة الحكومية
المساهمون	السلطة التشريعية
الإدارة - الموظف	الإدارة - الموظف
الزبون - المشتري	المراجعون - طالبو الخدمة
المورّد	المورّد
المموّل - البنوك	المموّل - وزارة المالية
مقاوّل الباطن	مقاوّل الباطن
الجهات الرقابية	الجهات الرقابية
مجلس الإدارة	الإدارة العليا
المجتمع المحلي	المجتمع المحلي

الحوكمة - أطراف الحوكمة (الشركات)



الحوكمة - أطراف الحوكمة (الجهات العامة)



الحوكمة - القيم

- ▶ الشفافية
- ▶ المؤسسية
- ▶ النزاهة / الأمانة
- ▶ العدالة وتكافؤ الفرص
- ▶ المساءلة واحترام القانون
- ▶ الثقة / المصداقية
- ▶ تبادل المعرفة
- ▶ الانتماء

المساءلة ▶

المساءلة - تعريف

▶ الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول (بعض) المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

▶ كما يقصد بها تمكين المواطنين ذوي العلاقة من الأفراد أو المنظمات الحكومية أو غير الحكومية من محاسبة ومراقبة العاملين في القطاع العمومي، يتم بواسطة الإجراءات والأدوات والآليات الملائمة التي لا توقف العمل أو تعطله أو تسيئ إليه.

المساءلة – تعريف

- ▶ فالمساءلة هي واجب المؤسسات والموظفين؛ تقديم تقارير دورية عن نتائج عملهم وكفاءاتهم ومدى تحقيقهم للأهداف المقررة لوظائفهم.
- ▶ ويتمثل الهدف من وراء المساءلة معرفة الجهة المسؤولة ونوع المسؤولية وطبيعة السلوك الذي يعد غير قانوني، والمحافظة على حقوق المواطنين في مواجهة تعسفات الإدارة وتمكينهم من مساءلة المسؤولين في مختلف مواقعهم...

المساءلة - الهدف



المساءلة - الهدف

- ▶ اتسع مجال المساءلة عما كان عليه من قبل حيث كانت أداة للعقاب فحسب، حيث يسعى الآن لتحقيق المشاركة الفعالة والايجابية بين المساءل والمسائل.
- ▶ وللمساءلة أهمية بالغة باعتبارها عاملا محوريا في تحديد قدرة الإدارة على تنفيذ البرامج العامة بكفاءة وفاعلية، مع بيان مدى استجابتها لاحتياجات المواطنين.

المساءلة - الآليات

الآليات	الرسمية	غير الرسمية
الخارجية	المساءلة البرلمانية والتنفيذية والقضائية.	مساءلة الجماعات الضاغطة – جمعيات المجتمع المدني – وسائل الإعلام والاتصال
الداخلية	قواعد السلوك – الأنظمة المرتبطة بالمسؤولية – أجهزة المراقبة الإدارية.	مختلف أساليب الثقافة التنظيمية – أخلاقيات المهنة – ضغط الزملاء .

المساءلة - الأنواع

المساءلة السياسية

- ▶ هي مسؤولية الجهات الحكومية والعاملين فيها بمختلف مستوياتهم من الوزير إلى الموظف، أمام الشعب وممثليهم في البرلمان.
- ▶ في الأنظمة البرلمانية، تعتمد الحكومة على دعم البرلمان، وهو ما يمنح البرلمان سلطة مساءلة الحكومة. على سبيل المثال، قد تصدق بعض البرلمانات على التصويت بحجب الثقة من الحكومة.

المساءلة - الأنواع

المساءلة الأخلاقية

► تهدف مبادئ وممارسات المساءلة الأخلاقية داخل المؤسسة إلى تحسين كل من السلوك المعياري الداخلي للفرد والمجموعة، فضلاً عن العوامل الخارجية، مثل الإستراتيجيات الاقتصادية والبيئية المستدامة. علاوةً على ذلك، تؤدي المساءلة الأخلاقية دوراً مهماً بشكل تصاعدي في المجالات الأكاديمية.

المساءلة - الأنواع

المساءلة الإدارية

► إن القواعد والمعايير الداخلية، إلى جانب بعض اللجان المستقلة، هي آليات هدفها تقديم الموظف الحكومي للمساءلة في إطار الإدارة الحكومية. وداخل القسم أو الوزارة، أولاً، يتقيد السلوك بالقواعد واللوائح؛ ثانياً، الموظفون الحكوميون هم مسؤولون في إطار تدرج هرمي ومسؤولون أمام مديريهم. وبرغم ذلك، توجد وحدات "رقابية" مستقلة لإجراء تحقیقات عن الأقسام ومساءلتها، وتعتمد مدى قانونية هذه اللجان على استقلالها؛ حيث إنها تتجنب الدخول في أي تضارب في المصالح.

المساءلة - الأنواع

المساءلة الفردية في المؤسسات

- ▶ نظرًا لأن العديد من الأفراد في الجهات الكبيرة يسهمون بطرق عدة في اتخاذ القرارات والسياسات، فمن الصعب أحيانًا تحديد من يتحمل مسؤولية النتائج. وهذه معضلة أمام المساءلة. فإذا تحمل الأفراد المسؤولية – جميع الأفراد – فإن الأفراد الذين لم يتمكنوا من منع النتائج تكون معاقبتهم ظالمة. ولكن إذا تحملت الجهة عواقب المساءلة، فإن جميع الأفراد في تلك الجهة يستثنون جميعًا من العقاب. وقد قدمت العديد من الحلول لهذه المشكلة.
- ▶ أحد هذه الحلول هو توسيع نطاق معيار مسؤولية الفرد، بحيث يتحمل الأفراد مسؤولية الفشل في التنبؤ بالإخفاقات.
- ▶ وحل آخر هو تحميل الأفراد مسؤولية تصميم هيكل الجهة الذي تسبب بتلك الأخطاء.

المساءلة - الأنواع

تداخل القطاع العام/الخاص

▶ مع زيادة تقديم الخدمات العامة من جانب شركات، فقد ظهر من يطالب بتطبيق المزيد من آليات المساءلة السياسية على الجهات غير السياسية، كما تم تسليط الضوء مؤخراً على القلق العام بشأن التعاقد لتقديم خدمات حكومية من الباطن (بما فيها خدمات عسكرية) والفجوة الناتجة في المساءلة.

المؤسسات الاجتماعية

المؤسسات الاجتماعية

► هي المؤسسات الحكومية المعنية بتقديم خدمات اجتماعية للمجتمع، سواء تقديم تلك الخدمة بشكل مباشر عبر مقرها وفروعها، أو من خلال وسطاء كالقطاع الخاص من مستثمرين محليين أو دوليين، أو من خلال تيسير تقديم بعض الخدمات من خلال المجتمع نفسه بواسطة تنظيم هذا العمل قانونيا ودعمه حكوميا حتى يحقق النجاح المنشود.

المؤسسات الاجتماعية

١) مؤسسات رسمية:

- ▶ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (المتقاعدين)
- ▶ الأمانة العامة للأوقاف
- ▶ الهيئة العامة لشئون القصر (للأيتام القاصرين)
- ▶ بيت الزكاة (الزكاة والتبرعات للأسر والأفراد المحتاجين)
- ▶ الهيئة العامة لشئون ذوي الإعاقة
- ▶ الهيئة العامة للشباب والرياضة (الأندية الرياضية ومراكز الشباب)

المؤسسات الاجتماعية

(١) مؤسسات رسمية:

- ▶ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (للمعونات الاجتماعية والاقتصادية الخارجية).
- ▶ بنك الائتمان (القروض الحكومية للسكن والزواج)
- ▶ وزارة الدولة لشئون الشباب (دعم مادي لمشاريع الشباب التنموية).
- ▶ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل: التنمية الاجتماعية من خلال نشاط مراكز تنمية المجتمع، وحدائق عامة للأطفال، وصرف المساعدات الاجتماعية للأسر والأفراد المحتاجين.
- ▶ الصندوق الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المؤسسات الاجتماعية

(٢) الجمعيات الخيرية

● جمعية التكافل لرعاية السجناء	● دفع ديون لبعض الحالات
● جمعية بشائر الخير	● لمعالجة مدمني المخدرات
● جمعية صندوق إعانة المرضى	● لخدم رسوم خدمات المرضى الفقراء
● جمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية	● عمل خيري داخل وخارج الكويت
● جمعية التكافل لرعاية السجناء	
● جمعية بشائر الخير	
● جمعية صندوق إعانة المرضى	
● جمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية	

المؤسسات الاجتماعية

٣) المؤسسات الأهلية

● الجمعية الخيرية للتضامن الاجتماعي	● الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية
● جمعية أهالي المرتهنيين والمحتجزين الكويتيين	● الجمعية التطوعية النسائية لخدمة المجتمع
● جمعية العمل الاجتماعي الكويتية	● الجمعية الكويتية لحماية الطفل
● الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم	● الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية
● الجمعية الكويتية لرعاية المعوقين	● الجمعية الكويتية لمساعدة الطلبة
● مركز تقويم وتعليم الطفل	● جمعية سلطان التعليمية
● الجمعية الكويتية لحقوق الانسان	● الجمعية الكويتية للمقومات الاساسية لحقوق الإنسان

المؤسسات الاجتماعية

٤) القطاع الخاص - المسؤولية الاجتماعية

▶ في الدول الغربية نلاحظ أن قوانين الضريبة تشجع الشركات على دعم العمل الخيري: الديني والثقافي والاجتماعي، بينما في معظم الدول العربية والإسلامية لا يتم الأخذ بتلك السياسات.

▶ ظهرت في منطقتنا ما يسمى "المسؤولية الاجتماعية" على الشركات حيث تقدم خدمات للمجتمع الذي تعمل فيه، وهنا تبرز أهمية تشجيع القطاع الخاص على القيام بهذا الدور الهام.

توصيات ومقترحات ▶

توصيات ومقترحات

التوصية (١)

الحكومة: عليها المسؤولية الأكبر في قيادة التخطيط والتنفيذ للحوكمة والمساءلة، بدء بذاتها وانطلاقاً إلى كل مفاصل الدولة.

المقترح

أن يكون ملف الحوكمة والمساءلة ضمن أولوياتها، وأن يتم الإعلان عن ذلك، وأن تفصح عن إجراءاتها لتحقيق هذا الهدف السامي، وأن تحدد المسؤول عن متابعة الإدارة والتنفيذ لهذا الملف

توصيات ومقترحات

التوصية (٢)

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC: تنفيذ تلك الاتفاقية على المستوى الوطني، والتعامل مع إجراءات المراجعة الدورية لتنفيذ الاتفاقية بشكل جدي.

المقترح

ان تنشر الجهة المعنية بتنفيذ الاتفاقية – وزارة العدل / هيئة مكافحة الفساد – تقرير المراجعة الدوري الذي يرفع للأمم المتحدة، مع خطتها في استكمال تطبيق الاتفاقية.

توصيات ومقترحات

التوصية (٣)

استراتيجية وطنية للحوكمة والمساءلة: ان تضع الدولة استراتيجية لجميع قطاعات الدولة، مع وضع خطة تنفيذية وفق جدول زمني.

المقترح

إقرار المبدأ في مجلس الوزراء أو المجلس الأعلى للتخطيط، حسب جهة الاختصاص، وتحديد الجهة المعنية بالمتابعة والتنفيذ، على أن تشمل تلك الاستراتيجية كافة السلطات وأجهزة الدولة.

توصيات ومقترحات

التوصية (٤)

المجتمع المدني: تفعيل واجباته في تعزيز الحوكمة والمساءلة الداخلية حتى لا تنحرف عن أهدافها، وتشجيعه على القيام بدوره في تعزيز الحوكمة والمساءلة في الحكومة و في ثقافة المجتمع.

المقترح

ان يتم إلزام الجمعيات الخيرية - أو تبادر بذاتها - الى نشر مصادر جمع التبرعات وأوجه صرفها بكل شفافية، وان يتم السماح للجمعيات التطوعية بدورها في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في المجتمع.

توصيات ومقترحات

التوصية (٥)

القطاع الخاص: ان تبادر الجهات الرسمية المعنية بتنظيم هذا القطاع إلى وضع معايير للحوكمة والمساءلة، ومتابعة تنفيذها.

المقترح

ان يتم مراجعة التشريعات المعنية بالحوكمة في القطاع الخاص، واستكمالها، ثم تنفيذها بشكل صارم.